ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
فبراير 2026

السـودان ومسـتقبل تسـوية الصراع وإحلال الـسلام

إعـــداد

وحدة البحث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأسـس منذ عام 2015م، بصفته مؤسسـة مسـتقلة تعنى بتطويـر المعرفة ودعم صناعة القـرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

السودان ومستقبل تسوية الصراع وإحلال السلام

المشهد العام : توصيف الصراع وأطرافه

تدخل الحرب في السودان عامها الثالث، فيما تتعاظم الكلفة الإنسانية وتتعمّق الانقسامات السياسية والعسكرية. فمنذ اندلاع القتال في 15 أبريل 2023، تحول الصراع من نزاع على السلطة إلى حرب تهدد كيان الدولة. وفي هذا السياق، تبرز ملامح المشهد كالتالي:

- **الجيش الوطني والمليشيا الانفصالية:** يتمثل الطرف الأول في الجيش السوداني الرسمي (جيش البرهان) باعتباره المؤسسة العسكرية للدولة. في المقابل، تُصنف قوات الدعم السريع كمليشيا انفصالية تتبع نهجاً يشابه النماذج الانفصالية في المنطقة ، حيث تسعى لفرض واقع موازٍ لمؤسسات الدولة الرسمية.

- **جرائم الإبادة والانتهاكات:** تشير التقارير الدولية والمراقبون إلى ارتكاب مليشيا الدعم السريع انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم الإبادة الجماعية، خاصة في دارفور، وتشمل الإعدامات الميدانية والعنف الجنسي كأداة للإرهاب.

- **التدخل الخارجي:** يرتبط استمرار الحرب بالدعم اللوجستي والسياسي الخارجي المقدم للمليشيا الانفصالية، مما يطيل أمد الصراع ويعقد فرص الحسم.

الكلفة الإنسانية بالأرقام

وفق أحدث تقديرات الأمم المتحدة:

- **9.3مليون نازح داخلياً**
- **4.3 مليون لاجئ خارج البلاد**
- **أكثر من 21 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.**

- **تعطّل أكثر من 70% من المنشآت الصحية**
- **12مليون امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف الجنسي.**
- **توثيق مقتل 1013 مدنياً في هجوم على مخيم زمزم (أبريل 2025)**

التقارير الأممية اتهمت قوات الدعم السريع بارتكاب انتهاكات جسيمة تشمل الإعدامات الميدانية والاغتصاب الجماعي واستخدام العنف الجنسي كأداة إرهاب، فيما تستمر الهجمات العشوائية والقصف في مناطق متعددة.

رغم ذلك، لم ينجح مجلس الأمن في فرض إجراءات حاسمة بسبب الانقسامات الدولية، كما لم تحقق قرارات حظر السلاح، ومنها القرار 1591 الخاص بدارفور، أثراً عملياً ملموساً.

زيارة الأمم المتحدة - بين الرمزية السياسية وحدود التأثير الواقعي

في يناير 2026، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك بزيارة إلى السودان، وهي الأولى منذ اندلع القتال في أبريل 2023. من حيث الشكل الدبلوماسي، حملت الزيارة ثلاث رسائل أساسية:

1.الزيارة تعكس اعترافاً أممياً بأن ما يجري في السودان تجاوز كونه أزمة داخلية إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق تستدعي حضوراً مباشراً من أعلى مستوى حقوقي في المنظمة الدولية.

2.محاولة إعادة ملف الانتهاكات إلى الواجهة، خاصة في دارفور، سعت الزيارة إلى تعزيز آليات الرصد والمساءلة، والتأكيد على ضرورة حماية المدنيين، وإيصال رسالة ردع معنوي للأطراف المتحاربة.

3.إعادة تحريك المسار السياسي عبر الضغط الحقوقي لإعادة تنشيط الجهود السياسية، عبر ربط أي تسوية محتملة بملفات العدالة والمساءلة.

لماذا وُصفت الزيارة بأنها «رمزية بلا تأثير حاسم»؟

رغم أهميتها المعنوية، فإن عدة عوامل حدّت من قدرتها على إحداث تحول ملموس من هذه العوامل:

1 أنّ مفوضية حقوق الإنسان لا تمتلك أدوات تنفيذية مباشرة. فهي ترفع تقارير وتوصيات، لكن تنفيذها يعتمد على مجلس الأمن، الذي يعاني من انقسامات حادة تحول دون اتخاذ إجراءات قوية مثل فرض عقوبات أو تفعيل حظر سلاح صارم.

2 لم تظهر مؤشرات على تراجع تدفق السلاح أو تغير موازين القوى الميدانية، ما يعني أن الرسائل الحقوقية لم تُترجم إلى ضغوط استراتيجية فعالة على الأطراف الداعمة للحرب.

3 غياب إطار تفاوضي جاهز مما جعل الزيارة في إطار التوثيق والمناشدة أكثر من كونها مدخلاً لتحول سياسي.

4 الحرب في السودان ليست فقط صراعاً عسكرياً، بل تشابك مصالح إقليمية واقتصادية، مما يقلل من تأثير أي ضغط حقوقي منفصل عن تفاهمات سياسية أوسع.

القراءة الاستراتيجية للزيارة

يمكن فهم الزيارة باعتبارها: محاولة لتثبيت السردية الحقوقية قبل أي تسوية محتملة، حتى لا يتم تجاوز ملف المساءلة في صفقات سياسية لاحقة، وهي أيضاً رسالة تحذير مبكرة من مخاطر الإفلات من العقاب، خصوصاً في ما يتعلق بالجرائم الموثقة في دارفور. لكنها في الوقت ذاته تكشف محدودية التأثير الأممي في النزاعات ذات البعد الجيوسياسي المعقد، حيث تتقدم حسابات التوازنات الدولية على الاعتبارات الحقوقية.

ما يمكن قوله في هذا الصدد أنّ زيارة فولكر تورك كانت مهمة من حيث الرمزية والرسالة الأخلاقية، لكنها لم تتحول إلى نقطة انعطاف في مسار الحرب، لأن أدوات التأثير الفعلية لا تزال بيد الفاعلين العسكريين والداعمين الإقليميين والدوليين، لا بيد الآليات الحقوقية الأممية.

مقترح الهدنة - اختبار السيادة

في 20 فبراير 2026، طرح مستشار البيت الأبيض للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط مسعد بولس أمام مجلس الأمن نهجاً تدريجياً لتسوية النزاع يبدأ بـ: هدنة إنسانية فورية، يأتي بعدها ترتيبات أمنية مرحلية، ثم إطلاق عملية سياسية انتقالية تقود إلى حكومة مدنية. وهذا المقترح مدعوم من "الرباعية الدولية" (الولايات المتحدة، السعودية، الإمارات، مصر)، ويتضمن هدنة لثلاثة أشهر يعقبها مسار سياسي يمتد لتسعة أشهر.

لكن الحكومة السودانية أكدت في بيان رسمي رفضها أي مبادرات لا تراعي «المصالح العليا والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي»، مشددة على أن طرح المقترحات لا يعني قبولها.

والدلاله السياسية لهذا الموقف تشير إلى أن الخرطوم تسعى لتثبيت معادلة أن أي تسوية يجب أن تنطلق من داخل مؤسسات الدولة، لا أن تُفرض من الخارج، في وقت تتزايد فيه الضغوط الدولية لوقف الحرب.

هل الحسم العسكري ممكن؟

المعطيات الميدانية تشير إلى استحالة الحسم العسكري الكامل لأي طرف في ظل توازن هشّ يقوم على الاستنزاف المتبادل، ودعم إقليمي غير مباشر يطيل أمد الصراع. فتجارب ليبيا واليمن وسوريا تبرز كمخاوف واقعية من سيناريو التفكك إذا طال أمد الحرب دون مسار سياسي جامع.

معضلة القوى المدنية في السودان: بين ضعف البنية وفرصة التحول التاريخي

تمثل القوى المدنية السودانية اليوم الحلقة الأضعف في معادلة الصراع، لكنها في الوقت ذاته تمثل الحلقة الحاسمة في أي تسوية مستدامة. المفارقة أن الجميع - دولياً وإقليمياً - يكرر مقولة أن "مستقبل السودان يجب أن يحدده المدنيون"، بينما يتم عملياً تهميشهم في معظم منصات التفاوض التي تدار بين العسكريين وبرعاية خارجية. ولفهم عمق هذه المعضلة، لا بد من تفكيكها على ثلاثة مستويات:

أولاً: الانقسام البنيوي. القوى المدنية ليست كتلة واحدة، بل طيف واسع يشمل: أحزاباً تقليدية ذات إرث تاريخي، وقوى شبابية ولجان مقاومة، ونقابات ومبادرات مجتمع مدني، وحركات مهنية وتنظيمات مناطقية.

لكن جميع هذه القيادات تعاني من: صراعات قيادية، وخلافات أيديولوجية، إضافةً إلى انعدام آليات تنسيق مؤسسي، وفقدان الثقة المتبادلة. وهذا الانقسام يُضعف قدرتها على تقديم نفسها كبديل حوكمة جاهز.

ثانياً: غياب رؤية انتقالية متكاملة. حيث أنّ كثير من المبادرات المدنية تركز على رفض الحرب، والمطالبة بالحكم المدني، والدعوة لوقف إطلاق النار.

لكنها أقل وضوحاً في الإجابة على الأسئلة الصعبة مثل:

- كيف يُعاد هيكلة الجيش؟
- كيف يتم دمج أو حل قوات الدعم السريع؟
- ما شكل العدالة الانتقالية؟
- كيف تُدار مرحلة انتقالية في ظل اقتصاد منهار؟
- كيف تُعاد صياغة علاقة المركز بالأقاليم؟

غياب الإجابات التفصيلية عن هذه الأسئلة يجعل بعض الوسطاء الدوليين يميلون للتعامل مع العسكريين باعتبارهم «أطرافاً قابلة للتنفيذ»..

فرص إحلال السلام في السودان

منذ أن اندلعت الحرب في 15 أبريل 2023 بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، دخل السودان في مسار استنزاف طويل تتداخل فيه الحسابات العسكرية بالمصالح الإقليمية، وتتقاطع فيه المبادرات السياسية مع موازين القوة على الأرض.

لم تعد الحرب حدثاً عسكرياً فحسب، بل أصبحت واقعاً يومياً يعيد تشكيل المجتمع والدولة والاقتصاد. ومع مرور الوقت، لم يعد السؤال هل هناك مبادرات سلام؟ بل: **هل توجد شروط حقيقية تسمح للسلام بأن يولد؟**

في المراحل الأولى من الصراع، كان كل طرف يراهن على إمكانية تحقيق تفوق ميداني يحسم المعركة. غير أن تطورات الميدان كشفت أن الحسم الكامل شبه مستحيل. السيطرة تتبدل، والمدن تتغير خرائط نفوذها، لكن أياً من الطرفين لم يتمكن من إلغاء الآخر.

هذا الإدراك المتأخر يخلق مفارقة: فكلما طال أمد الحرب، ازداد اقتناع الأطراف بأن النصر الكامل بعيد المنال، لكن في الوقت نفسه يصبح التراجع أكثر كلفة سياسياً ونفسياً. وهنا تتعقد فرص السلام؛ إذ يحتاج القادة إلى مخرج يحفظ ماء الوجه قبل أن يقبلوا بالتسوية.

أثر الدعم الإقليمي والانقسام الدولي

السلام في السودان لا يتحدد فقط داخل حدوده. استمرار أي شكل من أشكال الدعم السياسي أو اللوجستي للأطراف المتحاربة يطيل أمد الصراع. كما أن الانقسامات داخل مجلس الأمن تجعل القرارات الدولية أقرب إلى بيانات سياسية منها إلى أدوات إلزام حقيقية.

وبينما تحاول "الرباعية الدولية" الدفع نحو هدنة إنسانية، تبقى الإرادة الدولية غير مكتملة ما لم تقترن بآليات ضغط واضحة ومتماسكة. التجارب الإقليمية تُظهر أن النزاعات ذات البعد الجيوسياسي لا تنتهي إلا حين يتوافق الداعمون الخارجيون على أن استمرار الحرب أصبح عبئاً عليهم أيضاً.

الكلفة الإنسانية كعامل ضغط

مع اتساع رقعة النزوح والانهيار الاقتصادي، تتصاعد الكلفة الأخلاقية والسياسية للحرب. ملايين السودانيين بين نازح ولاجئ، وبنية تحتية شبه منهارة، ومجاعة تلوح في بعض المناطق. هذا الضغط الإنساني قد لا يُنتج السلام فوراً، لكنه يراكم عوامل التعب لدى جميع الأطراف.

في النزاعات الممتدة، غالباً ما لا يبدأ السلام بإرادة مثالية، بل بإرهاق جماعي يصل إلى حد العجز عن مواصلة القتال.

في المدى القريب، تبدو الهدنة الإنسانية هي الاحتمال الأكثر واقعية. هدنة تسمح بدخول المساعدات، وتخفف حدة القتال، لكنها لا تعالج جذور الصراع المتعلقة بإعادة هيكلة السلطة والسلاح والدولة. هذا النوع من الهدن قد يمنح السودان فرصة لالتقاط الأنفاس، لكنه لا يضمن انتقالاً مستقراً ما لم يُستثمر سياسياً.

وعلى المدى المتوسط، قد تنضج تسوية سياسية تعيد توزيع النفوذ بين الأطراف العسكرية، مع مشاركة مدنية محدودة. مثل هذه الصيغ قد تخفف العنف، لكنها تبقى معرضة للانهيار إذا لم تُعالج مسألة دمج القوات، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية.

إنّ الطريق الأصعب حالياً والأكثر استدامةً هو في انتقال مدني حقيقي يستند على وحدة مدنية منظمة، وبوجود ضغط دولي منسق، يصاحبه إصلاح أمني شامل مع وجود إطار دستوري واضح.

هذا المسار يتطلب تحولاً في موازين الإرادة لا مجرد تغير في موازين القوة العسكرية. أي أن الأطراف يجب أن تقتنع بأن شرعية الدولة المستقبلية لا يمكن أن تقوم على السلاح وحده.

ومن هنا يمكننا القول أنّ السلام في السودان ليس مستحيلاً، لكنه ليس وشيكاً.

المدافع قد تصمت مؤقتاً، لكن إنهاء الحرب يتطلب إعادة تعريف الدولة نفسها.

الحسم العسكري بعيد، والتسويات الثنائية بين العسكريين مؤقتة، أما السلام الدائم فلا يولد إلا حين تلتقي الإرادة الوطنية مع ضغط دولي منسق، في لحظة يقتنع فيها الجميع أن استمرار الحرب أخطر من إنهائها. حتى تلك اللحظة، سيظل السودان معلقاً في منطقة رمادية: لا حرب محسومة... ولا سلام مكتمل.

مسارات التحول الاستراتيجي

المسار الأول: تشكيل مجلس تنسيق مدني موحد. والفكرة من وراء ذلك ليست إنتاج تحالف سياسي تقليدي، بل إنشاء منصة تنسيق عليا وآلية قرار جماعية في إطار موحد للخطاب السياسي

ومن أولويات هذا المجلس تجاوز الخلافات الأيديولوجية، والتركيز على هدف واحد: إنهاء الحرب وبناء دولة مدنية، وهذا يتطلب دمج الموجود، وصياغة وثيقة سياسية تنفيذية واضحة، مع تحديد ملامح ما بعد الحرب بالتفصيل.

المسار الثاني: تحويل الوثيقة المدنية إلى أداة ضغط دولي. حيث أنّ أي وثيقة مدنية مفصلة يجب ألا تبقى خطاباً داخلياً، بل تتحول إلى مرجعية لأي وساطة، وورقة تفاوض إلزامية في إطار يُحرج الوسطاء إن تجاهلوه.

والرسالة الأساسية للمجتمع الدولي من وراء ذلك يجب أن تكون: أي تسوية لا تتضمن انتقالاً حقيقياً للسلطة للمدنيين هي وصفة لإعادة إنتاج الحرب. وهنا يتحول المدنيون من متلقين للمبادرات إلى صانعي أجندة.

المسار الثالث: بناء شرعية داخلية موازية. حتى لو نجحت الضغوط الدولية، فإن الشرعية الحقيقية تُبنى داخل البلاد، وتشمل استمرار غرف الطوارئ والتكايا، وإدارة المبادرات المجتمعية، والحملات السلمية الذكية، مع احتجاجات منخفضة الكلفة عالية

الرمزية، وإعادة بناء شبكات الثقة المجتمعية

وهذه الأنشطة لا تسقط الحرب فوراً، لكنها تحافظ على البنية الاجتماعية، وتمنع احتكار الشرعية من قبل حملة السلاح، بل تؤسس لمرحلة انتقالية قابلة للحياة.

التحديات الواقعية المتوقعة

هناك مجموعة من التحديات أمام إحلال السلام في السودان لا يمكن تجاهلها منها: مخاطر القمع المباشر، والاختراق السياسي، والتمويل الإقليمي للأطراف المسلحة، إضافةً إرهاق المجتمع بعد سنوات من المعاناة، وهجرة النخب والكفاءات. لكن التاريخ السياسي يُظهر أن القوى المدنية حين تتوحد حول هدف وجودي، يمكنها قلب المعادلة.

السيناريوهات المحتملة أمام السودانيين

1. **هدنة مؤقتة بلا انتقال سياسي حقيقي**. تؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع خلال سنوات قليلة.

2. **تسوية خارجية بغطاء سيادي هشّ**. تخفف القتال لكنها تكرّس نفوذ القوى المسلحة.

3. **مسار سوداني جامع بدعم دولي**. يدمج وقف النار مع انتقال مدني حقيقي وعدالة انتقالية.

الاستنتاج الاستراتيجي

1. المعضلة ليست في غياب الدور المدني، بل في غياب التنظيم، وغياب الرؤية التنفيذية، والقدرة على فرض الذات في المشهد التفاوضي.

2. إذا استطاعت القوى المدنية السودانية الانتقال من مرحلة "رفض الحرب" إلى مرحلة "تقديم البديل القابل للتطبيق"، فإنها تتحول من ضحية للتهميش إلى صانع للتوازن.

3. الاستنتاج الأهم أنّ الحسم العسكري مستحيل، وأنّ أي تسوية ثنائية بين العسكريين مؤقتة، في حين أنّ الاستقرار الدائم يحتاج مشروعاً مدنياً منظماً.

4. مستقبل السودان يتحدد عند نقطة تقاطع بين الإرادة الوطنية وضغوط المجتمع الدولي. فإما أن تتحول المبادرات الخارجية إلى داعم لمسار سوداني خالص، أو تتحول البلاد إلى ساحة صراع طويل الأمد يعيد إنتاج نماذج التفكك الإقليمي.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER